الثورة الاثنين 20 صفر 1432هـ الموافق 24 يناير 2011م العدد (16874)

في افتتاح المؤتمر السنوي لقادة القوات المسلحة والأمن بحضور رئيس الجمهورية

رئيس الوزراء: الحكومة شرعت في تبني أجندة طموحة للبناء الوطني تأخذ بعين الاعتبار جملة التحديات

اليمن واجه تحديات عديدة خلال الفترة الماضية وخرج منها منتصراً

الإنجازات المتحققة وتطبيقاتها العملية عززت من مصداقية النهج الذي تتبعه اليمن

صنعاء/ سبأ

● ألقى الدكتور علي محمد مجور، رئيس مجلس الوزراء، كلمة في المؤتمر السنوي لقادة القوات المسلحة والأمن الذي انعقد أمس بصنعاء هنأ فيها قادة القوات المسلحة بانعقاد مؤتمرهم السنوي .. متمنيا لأعمال المؤتمر التوفيق والسداد.

وقال: انه لشرف كبير أن اقف امامكم متحدثا بحضور رمز الوطن القائد الأعلى للقوات المسلحة والأمن فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية، وبمناسبة انعقاد المؤتمر السنوي لقادة القوات المسلحة ورموز مؤسستنا الوطنية العتيدة وقلعته القوية وحصنه الحصين. وهنأ رئيس الوزراء فخامة الأخ الرئيس على التطورات الهائلة التي احرزتها القوات المسلحة والأمن بفضل رعايته الخاصة لها وعنايته بدورها وبمهامها الوطنية النبيلة لتصبح بهذا المستوى من التجهيز والاعداد القتالي والحضور المتميز في مواقع الشرف والبطولة والتضحية.

وقال الدكتور مجور: بهذه المناسبة أضع قادة قواتنا المسلحة ومن خلالهم جنود وصف وضباط هذه المؤسسة العتيدة في صورة ما تحقق في بلادنا والآفاق الواعدة التي تنتظرها خلال هذه المرحلة والمرحلة المقبلة بإذن الله تعالى،

وأشار إلى أن الحكومة قد عكست في برنامجها الذي حصلت بموجبه على ثقة نواب الشعب التوجهات العامة للبرنامج الانتخابي الذي حاز به فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح ثقة شعبه في الانتخابات الرئاسية المنعقدة عام ٢٠٠٦ فكانت صدى لما تضمنه ذلك البرنامج الانتخابي وصدى للتوجيهات السديدة التي تتلقاها الحكومة على الدوام من فخامته.

وخاطب الحاضرين قائلا: لقد واجه اليمن تحديات عديدة خلال السنوات الخمس الماضية وخرج منها بفضل الله منتصرا وهي تحديات ليست محلية فقط ولكنها ذات طابع عالمي كالأزمة المالية التي اثرت على كل الاقتصاديات العالمية، وكان لها الاثر البالغ في انخفاض أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة، واستطعنا في اليمن أن نحقق إنجازات نوعية وخصوصا في المجال الاقتصادي حيث لم تقتصر فقط على تجاوز التأثيرات السلبية للتحديات المحلية والعالمية الأمنية والاقتصادية بل حققت اختراقات مهمة وضعت البلاد على اعتاب تحولات إيجابية هامة.

وقال: انه ويوحي من توجيهات فخامتكم السديدة ومن روح برنامجكم الانتخابي شرعت الحكومة في تبني اجندة طموحة للبناء الوطني يأخذ بعين الاعتبار جملة التحديات الماثلة على الصعيد الإداري والاقتصادي والمالي وعلى مستوى تعزيز بيئة الأعمال والاستثمار حيث تم بهذا الخصوص تحديد عشر أولويات امام الحكومة لتنفيذها خلال هذا المرحلة وذلك بعد أن تم استكمال الدراسات الاستشارية والفنية بشأنها من قبل شركة دولية متخصصة.

وأوضح رئيس الوزراء أن أول ما اهتمت به تلك الاولويات هو تعيين الكفاءات الوطنية في المواقع القيادية للمؤسسات الرسمية على أساس مبدأ التنافسية بهدف جعل الوظيفة الحكومية جاذبة لأصحاب الكفاءات العالية ومن أجل تحسين مستوى أداء الأجهزة الحكومية وبالاخص المعنية بالخدمات المقدمة للناس.

وذكر أن الحكومة عنيت ضمن الاولويات بتأهيل القوى العاملة ودمجها في سوق العمل الخليجي تأسيسا على التفاهمات المشتركة مع اشقائنا في دول مجلس التعاون، فيما اهتمت الاولوية الثالثة بوقف النزيف الذي يتعرض له المال العام نتيجة دعم المشتقات النفطية وعلى نحو لا يؤثر على موازنة المواطنين ودخولهم ومستوى عيشهم على أن يأتي ذلك في سياق حزمة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى توجيه جزء مهم من مخزون البلاد من الغاز المسال في تحقيق تحول غير مسبوق في توليد الطاقة الكهربائية بما يؤدي إلى القضاء على الفجوة المسجلة حاليا والتخلص التدريجي من استخدام الديزل والمازوت في توليد الكهرباء.

وقال أن تلك التدابير شملت البدء في تنفيذ المرحلة الثانية من محطة مارب٢ واستكمال الإجراءات الفنية لإنشاء محطة لتوليد الطاقة من الغاز الطبيعي في معبر، وإنشاء محطات كهربائية تعمل بالاعتماد على الغاز الطبيعي المصاحب والعمل على مد أنبوب لنقل الغاز إلى المحطة، بالإضافة إلى تعيين احتياجات البلاد الحقيقية من الديزل من خلال التحقق من المصانع المستفيدة من هذا النوع من المشتقات النفطية. إضافة إلى التوسع في الاستكشافات النفطية والغازية وتوفير الفرص المشجعة للشركات الدولية للمساهمة في هذا الجهد وإجراءات إصلاحات بنيوية مهمة في قطاع النفط وإدارته.

وأوضح أن بقية الاولويات اهتمت بإيجاد الحلول العاجلة لمشاكل المياه وذلك من خلال العمل على تأمين مصادر جديدة للمياه والحد من استنزاف الاحواض المائية المتوفرة والأراضي وحماية الملكية العامة والخاصة وفرض هيبة القانون.

ومضى قائلا أن تلك الاولويات لم تكن وحدها التي تصدرت اهتمام الحكومة فهناك اجندة في غاية الأهمية فرضتها التحديات التي واجهتها البلاد خلال الفترة الأخيرة ومن أبرزها الأجندة الوطنية للإصلاحات وهي منظومة متكاملة من الإصلاحات تشمل إصلاح المالية العامة وتحقيق الاستقرار النقدي ومعالجة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الوطني وإجراء المزيد من الإصلاحات في المجالين القضائي والإداري وتعزيز البيئة الاستثمارية وبيئة الأعمال.

وأشار إلى أن الحكومة شرعت في تنفيذ خطتها الاقتصادية الموحدة فيما يخص مدينة عدن بصفتها العاصمة الاقتصادية لليمن ووقعت اتفاقية لتطوير المنطقة الحرة بكلفة تصل إلى نحو مليار دولار والتي ستفتح آفاقا واعدة تضع عدن في صدارة الموانئ الحرة في العالم استنادا إلى المزايا التي تتمتع بها مما يعد بأنشطة اقتصادية مولدة لفرص العمل والتخفيف من البطالة وتوفير عوائد مهمة لفائدة الاقتصاد الوطني.

وتابع قائلا: أنه وعلى ضوء وضوح الرؤية وتحديد الاولويات ها هو اليمن بقيادة فخامة الأخ رئيس الجمهورية يحظى بما لم يحظ به من قبل من اجماع دولي تمثل في حرص ما بات يعرف بمجموعة اصدقاء اليمن على التسريع في خطوات دعم بلادنا اقتصاديا بما يمكنها من تنفيذ أولوياتها والبرامج التنموية ذات الطابع الاستراتيجي في الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠١١ -٢٠١٥م والتي ستنعكس بشكل مباشر في صورة مشاريع من شأنها أن تحدث التحولات الجوهرية التي نطمح إليها باذن الله تعالى.

ولفت رئيس الوزراء إلى أن الحكومة عملت خلال الفترة الماضية على تعزيز مناخ الثقة والشفافية من خلال جملة من الإجراءات الهامة شملت تقوية منظومة الرقابة المالية والمحاسبية وتقوية آليات المساءلة على المستويين التشريعي والمؤسسي فتم إعادة هيكلة الفتن لزعزعة أمن واستقرار اليمن وفي تحالف مشبوه مع قوى داخلية وخارجية متربصة بالوطن ووحدته ونهجه الديمقراطي التعددي ولا يروق لها تحقيق أي نجاح فيه، وبين أن هؤلاء يحاولون تزييف وعي المواطن ويمارسون الكذب والدجل والتضليل ويتسلقون على حساب البسطاء والعاطلين عن العمل مستغلين هذه الظاهرة التي لا تعاني منها بلادنا وحدها، ولكن تعاني منها كل البلدان وكل شعوب العالم.

وأشار إلى أن الدستور يكفل للجميع التنافس الشريف لنيل ثقة الشعب عبر صناديق الاقتراع كخيار وحيد للتداول السلمي للسلطة الا ان البعض ظل مسكونا بهواجس التآمر والالتفاف على ارادة الشعب والنهج الديمقراطي التعددي.

وأردف قائلا آن اولئك الذين يريدون أن يزجوا بالابرياء في المجهول سيختفون في آخر المطاف في البدرومات والمخابئ كما أن الذين يبحثون لانفسهم عن دور هم على استعداد للتحالف حتى مع الشيطان لانه لا يهمهم أبناء الشعب وقضاياهم الحقيقية بقدر ما يهمهم قضاياهم الشخصية ومطامعهم الانانية.

وقال نقول لهؤلاء ولكل الواهمين الذين يعتقدون بان الطريق إلى السلطة لن يتم الا عبر الانقلاب على الديمقراطية والشرعية الدستورية وتجاوز المؤسسات الشرعية والجوء إلى ممارسة أعمال العنف والفوضى والتخريب والغوغاء والإرهاب وإثارة الأحقاد والضغائن في المجتمع والاساءة إلى الحرية والديمقراطية آن يدركوا بأن شعبنا الواعي المناضل الذي اختار الديمقراطية عن قناعة وإيمان لن يسمح لهم ولاي عابث مغامر أن يحقق مثل هذه الاوهام وبمثل تلك الأعمال الطائشة وغير المسؤولة والأساليب المدمرة أو ينال من مكتسبات الوطن وإنجازاته وأمنه واستقراره وسلمه الاجتماعي.

وزير الدفاع:

لا طريق للوصول إلى السلطة غير صناديق الاقتراع واحترام إرادة الشعب

ولفت إلى انه لا طريق للوصول إلى السلطة غير صناديق الاقتراع واحترام ارادة الشعب فيها، وجدد وزير الدفاع العهد لفخامة الأخ الرئيس بان المؤسسة العسكرية والأمنية ستظل هي قوة الشعب الضاربة والعين الساهرة لحماية المسيرة الديمقراطية والشرعية الدستورية والسياج المنيع لصيانة أمن الوطن واستقراره وسكينته العامة وكل إنجازاته ومكاسبه وثوابته الوطنية وسوف تردع بحزم وقوة كل من تسول له نفسه العبث بالأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي أو تجاوز الدستور والقانون.

وأسف وزير الدفاع إلى ما نراه اليوم من بعض الصحف ووسائل الإعلام من استغلال بشع لمناخات الحرية والديمقراطية التي تعيشها بلادنا وانحراف عن أداء تلك الرسالة الوطنية والمسؤولة التي كان ينبغي أن تنهض بها في خدمة الحقيقة والالتزام بالمبادئ والثوابت الوطنية التي ضحى من أجلها الشهداء الابرار من أبناء الوطن وحشد طاقات المجتمع وإمكاناته إلى ما يحقق له الازدهار والتقدم ويعزز من التلاحم والوحدة الوطنية بين أبناء الشعب.

وأشار إلى انها جعلت من نفسها ابواقا لزرع الفتنة والشقاق والاحقاد والترويج لثقافة الكراهية والبغضاء والتحريض على أعمال العنف والفوضى والتخريب.. والسعي للاضرار بالوحدة الوطنية مدفوعة في ذلك بنوازع واهواء ذاتية انانية وقصور في فهم الحرية والممارسة الديمقراطية أو تحقيقا لاجندات ومارب خاصة ومصالح ومطامع غير مشروعة لبعض القائمين عليها أو من يدفعون بهم إلى تلك التصرفات الخاطئة وعلى حساب المصالح العليا للوطن.

واستطرد قائلا: لهؤلاء نقول اتقوا الله في وطنكم وشعبكم وقفوا وقفة ضمير حي مع انفسكم لتدركوا أي ضرر تلحقونه بهذا الوطن الذي اعطاكم الكثير، وأي تجاوز تقومون به وانتم تجعلون من الكلمة معاول هدم وبذرة شر وتسيئون إلى مناخات الديمقراطية والحرية إلى ما يعكر صفوها ويشوه جوهرها وينال من رسالة الإعلام وشرف الكلمة وقدسيتها التي ينبغي أن تكون فيما ينفع الناس ويخدم الوطن والأمة.

وعبر عن افتخاره بمستوى التطور الذي وصلت إليه القوات المسلحة والأمن اليوم في ظل قيادة فخامة الرئيس الحكيمة والحريصة على أن يكون للوطن قوة دفاعية وأمنية وطنية مدربة ومؤهلة ومتطورة للنهوض بالمهام الدستورية المتمثلة في الحفاظ على سيادة الوطن واستقلاله وفي ترسيخ الأمن والاستقرار وحماية الدستور والشرعية الدستورية.

وأكد وزير الدفاع أن هذه المؤسسة الوطنية الكبرى وهي المؤتمنة من الشعب والقيادة السياسية.. والمكلفة دستوريا بالمهام الدفاعية والأمنية تستشعر اليوم مسؤولياتها الوطنية حاضرا. مثلما هي ملزمة تاريخيا بالحفاظ على نهج الثورة وأهدافها ومبادئها والوفاء للتضحيات الغالية لقوافل الشهداء من كل فئات وشرائح المجتمع. وقد عاهدت الله والوطن والشعب على حماية وطن الـ٢٢ من مايو ومسيرة البناء والتنمية وتجنيبه كل الاخطار والتحديات.

وأوضح أن القوات المسلحة والأمن وهي تنهض بمهامها الدستورية بكل شرف وبأرفع درجات الشعور بالمسؤولية تنبه إلى مخاطر الفهم والممارسة الخاطئة للديمقراطية.. داعيا الجميع إلى التعامل المسؤول معها باعتبارها وسيلة لتوسيع المشاركة الشعبية في إدارة شؤون المجتمع مع وجوب التزام الجميع بالدستور والقانون، وإلا فانها الفوضى التي ليست من الديمقراطية في شيء، وشدد أن هذه المرحلة بسماتها البارزة تفرض على كل من ينتمي إلى هذا الوطن الغالي أن يحكم عقله وضميره.. ويجسد مسؤوليته كفرد من هذا الشعب الذي ثار وحقق حريته ووحدته ويناضل اليوم من أجل الغد السعيد.. وأن ميادين التنافس وإثبات الافضلية والعطاء والخير كثيرة.. انها متعددة وواسعة.. وفيها فليتنافس المتنافسون.

وأشار إلى أنه وفي ضوء المهام الدستورية المسندة للقوات المسلحة والأمن جرت وتجري عملية البناء النوعي المتميز للقوات المسلحة في مجالات التنظيم والتدريب والتأهيل والتسليح وفي مختلف صنوف القوات البرية والبحرية والجوية والحرس الجمهوري والقوات الخاصة ووحدات التأمين وفيها تحققت نجاحات عظيمة وتحولات كبيرة.

ودعا في ختام كلمته القادة إلى الاسهام الفعال في إنجاح هذا المؤتمر.. والحرص على أن تظل هذه المؤسسة في أرفع درجات الجاهزية والاستعداد.. كونها ملتزمه أمام الشعب والوطن والقيادة السياسية الحكيمة بالدفاع المكين عن الوطن ووحدته وفي ترسيخ الأمن والاستقرار وحماية الشرعية الدستورية.

من جانبه ثمن وزير الداخلية اللواء الركن مطهر رشاد المصري اهتمام فخامة الأخ الرئيس وحرصه على تطوير أجهزة الأمن والشرطة لما من شأنه تمكينها من أداء واجباتها في خدمة الشعب والحفاظ على أمنه واستقراره وعلى السكينة العامة للمجتمع.

وأكد على ضرورة تحقيق الأهداف الرامية إلى التطور العلمي والمنهجي لمؤسسة الدفاع والأمن، وتنمية قدراتها وكفاءاتها المهنية التخصصية، ومواكبة المتغيرات والتطورات المتسارعة في مختلف مجالات العلوم العسكرية والأمنية لتلبية الاحتياجات الدفاعية والأمنية.

وأشار إلى أهمية التسليح والتنظيم والتدريب والاعداد القتالي والمعنوي المهني وفق المقومات والعوامل الذاتية والموضوعية ماديا وبشريا لما من شأنه الارتقاء بأداء الواجبات والمهامها المناطة بالمؤسسة على اكمل وجه. وقال وزير الداخلية إن ما حققته المؤسسة الأمنية والدفاعية من تراكم معرفي كمي ونوعي، يضاف إلى رصيدها ونجاحاتها المتواصلة في مختلف القطاعات الأمنية والدفاعية وكذا الوقوف امام السلبيات والنواقص التي رافقت مسيرة العمل، وتشخيص أسبابها وإيجاد المعالجات الناجحة لها وجعلها قاعدة انطلاق مادية ومعرفية ورؤية برنامجية لتجاوزها.

ووصف النجاحات التي حققتها أجهزة الأمن والشرطة خلال العام المنصرم بالملموسة وخاصة في الحفاظ على الأمن والاستقرار الذي يمثل الأرضية المواتية للعملية التنموية واللبنة الأساسية لبناء دولة المؤسسات وتحقيق شروط قيام المجتمع اليمني الحديث وتوفير استراتيجية أمنية حديثة.

وأوضح أن المقاربة الشاملة والمتعددة في وسائل الأجهزة الأمنية وسائلها وابعادها ومظاهرها تجتمع بين العمل الوقائي والاستباقي لضرب عناصر الإرهاب والتمرد والتخريب في اوكارها وواجهاض الجريمة قبل ولادتها .. لافتا إلى ان البعد الأمني يهدف إلى المحافظة على مكتسبات الشعب وإنجازات الثورة والجمهورية ضمن سياق تكاملي مع الجهود التي تبذلها الدولة والمجتمع لمعالجة أسباب الجريمة وتجفيف مصادرها ومنابعها الفكرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وبين انه سيتم استعراض تلك النجاحات بالحقائق والارقام من خلال تقرير خاص بذلك.

وأشار وزير الداخلية إلى أن الإرهاب ما زال يشكل تحديا استراتيجيا لليمن باعتباره آفة عالمية عابرة للقارات، لا يقتصر خطرها على اليمن فحسب رغم انها من أكثر الدول معاناة ومنذ وقت مبكر من هذه الآفة الخطيرة التي لا دين أو وطن لها.

وقال: ورغم النجاحات التي حققتها المؤسسة الأمنية في حربها ضد الإرهاب الا انه سيظل على الدوام خطرا مستقبلا.. لافتا إلى أن مشاكل الفقر والبطالة تولد افرازات سلبية على أوضاع الأمن والاستقرار .

وأوضح وزير الداخلية أن اليمن يواجه اليوم وأكثر من أي وقت مضى، تحديات أمنية تتعاظم وتتنامى، وتتطور أساليبها ووسائلها وتتجدد قواها باستمرار.. مبينا أن عناصر التمرد الحوثية ما زالت مصرة على المضي في تنفيذ مشروعها الظلامي لإعادة عجلة التاريخ إلى الوراء، ولم تألو جهداً في مواصلة مساعيها التدميرية وضرب عوامل السلام والاستقرار واعاقة جهود الدولة والمجتمع في تهيئة المناخات أمام إعادة الاعمار، وجهود التنمية وتعويض هذه المحافظة من الأضرار التي لحقت بها. وأشار إلى أن هذه العناصر ظلت تعمل على التنصل من التزاماتها وتخلت عن تنفيذ النقاط الست التي اعلنتها الدولة من أجل عودة الاستقرار والسلام في المحافظة وتسعى دوما تقويض كل الجهود المبذولة من أجل السلام لابقاء هذه المحافظة ساحة مستباحة تتقاذفها الفتن والفوضى التي لن تخلف وراءها سوى الخراب والدمار والدماء والآلام والمآسي.

وقال: إن النشاط التخريبي للعناصر الخارجة عن القانون التي استهوت حرفة الارتزاق والانسياق وراء ضلالتها وأدوارها الدنيئة والخسيسة على حساب الوطن ومصالحه ما يزال يشكل ابرز التحديات الأمنية في المرحلة الراهنة.. مبينا أن هذه العناصر ظلت تسعى جاهدة لتوسيع أعمالها الاجرامية والتخريبية واستخدام المال المدنس للقيام بقطع الطرق وقتل النفس البريئة وإشاعة ثقافة الكراهية والبغضاء والاحقاد على أساس جهوي مقيت للاضرار بالوحدة الوطنية وتعطيل جهود التنمية وعرقلة خطوات البناء والنهوض والحيلولة دون إنجاز المشاريع المشاريع التنموية.

وزير الداخلية:

حرية الرأي كفلها الدستور للجميع في الإطار السلمي بعيدا عن الفوضى وأعمال العنف والتخريب

وأكد وزير الداخلية بان التطورات الجارية في الوطن تفرض علينا في أجهزة الأمن والقوات المسلحة مواكبتها بكفاءة وقدرة عالية.. ومعرفة التحديات الشاخصة امام وطننا والتي تاتي في مقدمتها الاستحقاقات الدستورية الواجب اداؤها في أوقاتها المحددة دون تسويف أو مماطلة أو تهرب، وفي الطليعة منها الاستحقاق الدستوري للشعب المتمثل في الانتخابات التشريعية. بالإضافة إلى التعديلات الدستورية وتطوير النظام السياسي.

وقال: لقد تعود شعبنا من تلك القوى الحاقدة عليه وعلى كل شيء جميل في هذا الوطن من بقايا عهود الامامة والاستعمار والشمولية والتشطير أن تكشر عن انيابها وتزيد من حدة نشاطاتها الاجرامية ضد الوطن والشعب. مؤكدا في كل مرحلة يكون فيها وطننا على اعتاب تحول جديد واحراز أي نجاح أو انتصار وطني تاريخي، فتسعى تلك القوى المعادية بكل ما اوتيت من قوة وبكل ما لديها من إمكانات ووسائل لاجهاضه بشكل مبكر أو احتوائه وافراغه من أهميته وقيمته الحضارية بالنسبة للوطن والشعب، وفي أسوأ حالات فشلها تحاول هذه القوى أن تجعل منه ذريعة لانكاء جذوة الفتن الداخلية.

وأكد بأن المسؤولية الوطنية الملقاة على مؤسسة القوات المسلحة والأمن كمؤسسة دستورية دفاعية وأمنية حيادية تفرض عليها حماية أمن واستقرار الوطن وتأمين سبل تقدمه وتنميته والانتصار لارادة الشعب وخياراته.

وشدد وزير الداخلية على أهمية رفض كل اشكال الدجل والتضليل والمغالطات لقوى التآمر والارتزاق وتجار السياسة وكل المتاجرين بالوطن وبقضاياه ومحاولاتها استغلال الابرياء من أبناء الشعب لتحقيق مطامعها واهوائها الذاتية والأنانية.

وقال أن مؤسسة الوطن الدفاعية والأمنية على يقين تام بان الوطن ملك للجميع ويتسع لكل ابنائه باختلاف الوان طيفهم السياسي والاجتماعي.. وأن الجميع أمام القانون سواء والوطن ليس كما يفهمه البعض مجرد ثروة أو غنيمة ينبغي اخضاعها للمحاصصة والتقاسم.. وأن الوطنية هوية وانتماء وتضحية وفداء، وليست مجرد شعارات جوفاء.

وأشار إلى أن الديمقراطية بالنسبة لشعبنا ليست كما يفهمها البعض حريات بدون ضوابط، وحقوق بدون واجبات، أو أن يختزل الوطن في حزب أو فئة.. أو الانسلاخ عن ثوابت الشعب واشاعة الفوضى وتشجيع المتمردين والمخربين والإرهابيين والقتلة وقطاع الطرق والخروج عن الشرعية الدستورية والقانونية.

وقال: من واجبنا نحن أبناء القوات المسلحة والأمن أن نعيد التذكير بأن الوطن كحقيقة ازلية مطلقة تتوارثها الأجيال على مر العصور، كان وسيظل فوق الاشخاص والأحزاب والجماعات.. وأن مصالحه تسمو على كل الاهواء والرغبات والطموحات الذاتية، والنوازع المرضية الطافحة بالانتهازية السياسية والأنانية المفرطة والنرجسية الذاتية.

وأضاف: إننا ندرك بأن المهام الشاخصة امامنا نحن منتسبو مؤسسة الدفاع والأمن في ظل هذه الظروف الحساسة التي يمر بها وطننا تحتم علينا أن نرتقي بوعينا ومواقفنا واجباتنا وتضحياتنا إلى مستوى آمال وتطلعات الجماهير في الانتصار لقيم هذا الوطن ومصالحه وحقه في التطور والنهوض.

وأشاد وزير الداخلية بالتطورات والتحولات الكبيرة التي شهدتها المؤسسة الوطنية العسكرية والأمنية.. مؤكدا بأنها اليوم من حيث عزيمتها وقوة ايمانها بعدالة قضيتها الوطنية وجاهزيتها الفنية وتسليحها واعدادها القتالي والمعنوي عند مستوى المسؤوليات المناطة بها، والواجبات الدستورية التي تفرضها عليها معطيات الانتماء لهذا الوطن، كما أكد انها لن تتوانى في التصدي الحازم لاعداء الحرية والتنمية والساعين إلى زعزعة الأمن والاستقرار من قطاع الطرق وقتلة الانفس البريئة ومثيري الفتن، ومروجي ثقافة الكراهية والاحقاد والبغضاء بين أبناء الوطن الواحد.

وقال: لن تتخلى المؤسسة الوطنية العملاقة عن واجباتها الدستورية في صيانة مختلف إنجازات الشعب التي حققها خلال العقود المنصرمة من عمر الثورة، ولا يمكن لها أن تقبل في أي ظرف من الظروف وتحت أي مسمى من المسميات إعادة الوصاية عليه، أو على خياراته ونهجه الديمقراطي.. وترفض بشكل قاطع كل اشكال المساومات الرخيصة على استحقاقاته الدستورية أو تعطيلها أو الانقلاب عليها وعلى الديمقراطية والتعددية التي اختارها شعبنا وسيلة حضارية للبناء وصنع التقدم في الوطن. وأضاف لن نسمح لأي عابث أن ينال من الوطن وأمنه واستقراره وسكينته العامة.

مؤكدا بأن حرية الرأي والتعبير قد كفلها الدستور والقانون للجميع ولكن في الإطار السلمي واحترام الدستور والقانون الذي نظم كيفية ممارسة ذلك الحق الديمقراطي وبعيدا عن أعمال العنف والفوضى والتخريب والإضرار بالديمقراطية وحقوق الآخرين أو النيل من السكينة العامة والسلم الاجتماعي.. مؤكدا بأن مسؤولية الأجهزة الأمنية هي الحفاظ على الأمن والاستقرار وفرض احترام النظام والقانون وعدم السماح بتجاوزهما بأي حال.

رئيس هيئة الأركان يقدم تقريراً حول ما تحقق في العام التدريبي ٢٠١٠م

وعقب ذلك استمع المشاركون في المؤتمر إلى ايجاز التقرير المقدم من رئيس هيئة الأركان العامة اللواء الركن أحمد علي الاشول حول مستوى تنفيذ مهام العام التدريبي لعام ٢٠١٠م وتقييم مستوى الأداء في مجالات التنسيق والتكامل بين الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة وابرز مهام العام التدريبي ٢٠١١م.

وتناول رئيس هيئة الاركان العامة في التقرير ما تحقق من مهام خلال العام التدريبي ٢٠١٠م في جوانب التدريب العملياتي والتدريب والتأهيل الداخلي والخارجي والتأمين بمختلف مجالاته المادية والإدارية وغيرها والتسليح والاعداد المعنوي لمنتسبي القوات المسلحة.. مؤكدا أن النشاط التوجيهي التوعوي والإرشادي كرس لحماية الوحدة الفكرية للمقاتلين وتحصينهم ضد كل اشكال النشاط الإعلامي والدعائي والنفسي الهدام، واوضح انه خلال العام ٢٠١٠م تم بالتعاون مع هيئة علماء جامع الصالح عقدت دورات في حفظ القرآن الكريم لمنتسبي الحرس الخاص ٣٢ حافظا ولمنتسبي القوات المسلحة والأمن لعدد ٩٨ حافظا بالإضافة إلى دورة خاصة بخطباء المساجد في القوات المسلحة، كما تناول التقرير المقدم من رئيس هيئة الاركان العامة مهام القوات المسلحة خلال العام التدريبي الجديد ٢٠١١م.

هذا وقد ناقش المؤتمرون في جلسات أعمال المؤتمر جملة من القضايا والموضوعات الحيوية التي تهم مؤسسة الوطن الدفاعية والأمنية في مختلف الجوانب ومنها الموضوعات المتصلة بجوانب التدريب والتأهيل والبناء النوعي وبلورة رؤى وقرارات تهدف إلى تطوير الكفاءة والارتقاء بمستوى الجاهزية والقدرات القتالية للقوات المسلحة والأمن وتعزيز جوانب الروح المعنوية العالية لمنتسبيها من المقاتلين حماة الوطن الاشاوس وحراس أمنه الشجعان وبلوغ غايات البناء النوعي المتميز الرامي إلى الارتقاء بهذه المؤسسة الوطنية العملاقة ومنتسبيها الابطال والرفع من مستوى الأداء للواجبات والمهام الوطنية إلى أعلى معدلاتها وبما يواكب طبيعة الادوار المناطة بهم فضلا عن تعزيز التنسيق الفعال بين القوات المسلحة وأجهزة الأمن لمواجهة التحديات وتكريس الجهود لتعزيز قيم الشراكة والتلاحم مع أبناء شعبنا في حماية أمن الوطن واستقراره والحفاظ على مكتسبات الشعب ومنجزات الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية والتنمية.